

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نموذج
ARDL خلال الفترة (1974-2017)

the determinants of direct foreign investment in Algeria : A standard Study Using a
model ARDL during the period (1974-2017)

تاريخ قبول النشر: 2019/02/24

تاريخ الاستلام: 2018/10/23

أ. بومعروف الياس ***

أ. عبد الرحمانى فارس **

د. صاويلى مراد *

جامعة سطيف 1- الجزائر

جامعة بجاية - الجزائر

جامعة قالمة - الجزائر

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية للوصول إلى المحددات الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر استنادا إلى الأدبيات الحديثة التي اهتمت بدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر، لقد تم اختبار علاقة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مع بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية متبعين في ذلك نماذج قياسية من أجل تبيان علاقة التأثير المتبادل بين تلك المؤشرات باستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews)، وقد توصلت الدراسة إلى مساهمة تلك المتغيرات في تفسير النموذج بنسبة كبيرة أي وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي والنتائج المحلي الإجمالي ووجود علاقة عكسية مع سعر الصرف ومعدل التضخم، أخيرا خلصت الدراسة إلى بعض التوصيات المساعدة على تهيئة المناخ الاستثماري بالجزائر، وخلق سياسات انفتاحية أكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية. الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، معدل التضخم، الناتج المحلي الإجمالي.

Abstract:

This study aims to reach the main determinants of direct foreign investment in Algeria based on modern literature, which focused on studying direct foreign investment. The relationship of direct foreign investment to some macro-economic indicators has been tested using standard models in order to illustrate the mutual influence between these indicators using statistical software (Eviews). The study found the contribution of these variables in explaining the model at large - that is a positive relationship between direct foreign investment and economic growth and Gross domestic product (GDP), besides the existence of an inverse relationship with the exchange rate and inflation rate. Finally, the study concluded some recommendations that help to create an investment climate in Algeria, thus creating openness policies more attractive foreign investment.

Key words: DFI, Economic growth, inflation rate, Gross domestic product

* e-mail : mouradsaouli5@gmail.com ** e-mail: abderrahmani.fares@gmail.com

*** e-mail : boum_lyes@yahoo.fr

المقدمة:

في ظل سيادة ظاهرة العولمة الاقتصادية وزيادة التحول نحو آلية السوق وسيطرة الشركات المتعددة الجنسية على حركة السلع والخدمات، بات الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المتغيرات المؤثرة على تطور الدول ونموها ومؤشر على انفتاحها الاقتصادي على العالم الخارجي وزيادة حجم التدفقات المالية، لهذا فإن الاعتماد على التمويل الخارجي قد تعترضه عدة صعوبات وعراقيل بسبب أعباء المستقبلية، ولهذا بات من الضروري انتقاء مصادر تمويل أخرى لا تؤثر على سيادة الدولة وخالية من الأعباء المستقبلية، هذا ما يجعل من الاستثمار الأجنبي المباشر بديل مستحدث ومصدرا تمويلي مناسباً وخالي من التكاليف المستقبلية، كما أن هذا النوع من الاستثمار يعني وجود شركات فرعية داخل الوطن تابعة للشركات الأم، وبهذا يؤدي إلى إنتاج مشترك بين الجزائر والشركات العالمية وبالتالي تصريف منتجاتها في أسواق البلدان المتقدمة، وهذا ما يعد مصدرا للعملة الأجنبية الصعبة حيث تكون الجزائر بأمس الحاجة إليها في تطبيق برامجها التنموية.

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في أمورٍ عديدة، من خلال توسيع القاعدة الاستثمارية في البلد، وكذا في حل مشكل البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة، وإدخال تقنية متقدمة للدولة، والتعرف على الأساليب الحديثة المتبعة في الإدارة والتنظيم والاتصال والتسويق، مما يؤدي إلى كسب العمالة الوطنية مهارة أعلى وخبرة أكبر من هذا المنطق اشتد التنافس بين الدول على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من خلال إزالة الحواجز والعراقيل التي تعيق طريقها، وفي هذا الإطار قامت الجزائر بجملة من الإصلاحات الاقتصادية الكلية الرامية إلى وضع برامج واليات على مستوى أجهزة الدولة وتوفير البيئة الاستثمارية المناسبة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية ورفع الحواجز والعراقيل أمام تدفق هذه الاستثمارات .

1- التصور النظري ومشكلة الدراسة: هناك العديد من المعوقات التي تحد من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، منها ما هو مالي، ومنه ما هو اقتصادي، ومنها ما يتعلق بكفاءة السوق المحلي، على هذا الأساس تنحصر إشكالية البحث حول التساؤل الجوهرية التالي:

- ما هي المؤشرات الرئيسية اللازمة لتطوير تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر؟
ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالي:

- في ظل انخفاض أسعار النفط، هل يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر بديلا حيويًا للتدفقات المالية وبالتالي تمويل عملية النمو الاقتصادي في الجزائر؟
- هل يعتبر الاستثمار الأجنبي عاملا فعالا في نقل التكنولوجيا وتحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي؟

- ما هي طبيعة العلاقة التي تربط الاستثمار الأجنبي المباشر مع معدلات التضخم وسعر صرف العملة الوطنية الجزائرية ؟

2- فرضيات البحث:

- الفرضية الأولى: يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا حيويا للتدفقات المالية ا حيث أضحى البديل الرئيسي في تمويل عملية النمو الاقتصادي خصوصا في ظل انخفاض أسعار البترول.
- الفرضية الثانية: يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر بنقل التكنولوجيا وتحسين المؤشرات الكلية للنمو الاقتصادي كالنتائج المحلي الإجمالي.

- الفرضية الثالثة: تعتبر معدلات التضخم المرتفعة مؤشرات على عدم استقرار الاقتصاد الكلي وعجز الحكومة عن التحكم في السياسة الاقتصادية الكلية وكلاهما يساهم في كبح المناخ الاستثماري.

3- الأهمية العلمية والتطبيقية لموضوع الدراسة : تبرز أهمية البحث من خلال تحديد محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من أجل تزويد متخذي القرار الاقتصادي وواضعي السياسة الاقتصادية بأهم الاختناقات والعراقيل التي يعاني منها الاستثمار الأجنبي والتي تؤدي إلى تذبذب معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

4- الأهداف النظرية والتطبيقية لموضوع الدراسة:

- إعطاء رؤية مفاهيمية وتوضيح الإشكاليات المرتبطة والمؤسسات القائمة على الاستثمار الأجنبي .

- إدراك حقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد الوسيلة المثلى في تغطية العجز التمويلي بالجزائر خاصة في ظل انخفاض أسعار النفط.

- التعرف على جوانب استفادة الجزائر من الاستثمارات الأجنبية التي استقطبتها ومدى مساهمتها في تحقيق عملية النمو الاقتصادي ، وبالتالي الخروج بمجموعة من الاستنتاجات والمقترحات حول وسبل تفعيل وإنجاح تلك العملية بما يتوافق وأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

5- منهجية الدراسة: من أجل معالجة هذا البحث والإجابة عن الإشكالية المطروحة ومحاولة التأكد من صدق او عدم صدق الفرضيات المذكورة سابقا، سنعتمد المنهج الوصفي لسرد الأدبيات النظرية المرتبطة بموضوع الدراسة وتحليل علاقة المتغيرات ببعضها البعض، ومن ثم استخدام المنهج التحليلي الكمي القائم على استخدام الأساليب القياسية في بناء نموذج قياسي يفسر تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر مع متغيرات الكلية الأخرى من خلال استخدام البرنامج الإحصائي (Eviews) .

6- حدود الدراسة: تكمن الحدود المكانية لدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومدى تأثيرها على بقية متغيرات للدراسة، وذلك بعد أن نستعرضه بشكله النظري موضحين في ذلك نظرة عامة على أهم محدداته في الجزائر. كما تكمن الحدود الزمنية لهذه الدراسة من خلال عرض سلسلة زمنية للفترة الممتدة بين 1974-2017 لبعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر.

7- الدراسات السابقة:

- دراسة **Bouklia and Zatla** سنة 2001: بعنوان " The FDI Determinants and Its Effect on the Economic Growth in South and East Mediterranean, تلخصت الدراسة في التعرف على أهم محددات الاستثمار الأجنبي في دول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، استخدام الباحث في ذلك نموذج قياسي لدراسة تأثير علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي، والاستثمار في البنية التحتية، بالإضافة إلى درجة الانفتاح الاقتصادي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، والقروض الممنوحة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وعجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، توصلت الدراسة إلى أن المؤشرات السابقة لها تأثير ضعيف جدا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، عدا متغير درجة الانفتاح الاقتصادي الذي أسهم بشكل كبير في جذب الاستثمار الأجنبي.⁽¹⁾

- دراسة طالب عوض سنة 2009: رسالة دكتوراه بعنوان " معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن " تناول الباحث في دراسته أهم معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، وأوضح أن معظم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى الأردن قادمة من دول عربية، كما تناول الجهود المبذولة من طرف الدولة لاستقطاب الدول الأوروبية، كما أشار الباحث إلى دور الاستثمار الأجنبي في توفير رؤوس الأموال والتكنولوجيا والمعلومات وأساليب التسيير وخبرات التسويق الحديث، وأوصت الدراسة بضرورة تحفيز الأشكال المختلفة للاستثمار الأجنبي خاصة المشاريع المشتركة.⁽²⁾

- دراسة محمد سليمان الرواشدة سنة 2010 : تناولت هذه الدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في الأردن في الفترة (1980-2008) حيث عمل الباحث على اختبار أهداف الدراسة التي تمحورت حول بيان أثر الاستثمار الأجنبي على الناتج المحلي الإجمالي في الأردن، والتعرف على اثر الانفتاح التجاري ودوره في خلق بيئة مناسبة لجلب الاستثمارات الأجنبية. وقد اعتمدت الدراسة على منهجية VAR التي تضمنت الاختبارات القياسية التالية: اختبار جذر الوحدة، اختبار جرانجر، تحليل التباين، اختبار جوهانسن، اختبار دالة الاستجابة.⁽³⁾

هيكل الدراسة :

المحور الأول : الاستعراض النظري للأدبيات المتعلقة بسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر

المحور الثاني : مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

المحور الثالث : التحليل القياسي لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المحور الأول : الاستعراض النظري للأدبيات المتعلقة بسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر:

أولاً- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر من المنظور الاقتصادي المعاصر: توفر الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال وإمكانية تصنيعها تمثل عامل مهم من عوامل الاستثمار حيث أن تدفق رأس المال الأجنبي يبرر بإمكانية الحصول على معدلات عائد كبير، ويمكن أن تكون الاستثمارات الأجنبية في شكل استثمارات المحفظة أي شراء سندات الشركات الموجودة في البلد المضيف. بينما الاستثمارات المباشرة فتتمثل في المساهمة في رأس مال شركات البلد المضيف، وتعتمد الاستثمارات بصفة رئيسية على وجود قوانين وتشريعات تكفل للمستثمر حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية بالإضافة لضمانات ضد المخاطر بالإضافة لحق المستثمر في تحويل أرباحه لأي دولة أو للفروع في البلد المضيف. وعلى العموم يتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر يتضمن ما يلي: ⁽⁴⁾ القروض طويلة الأجل بين شركات التي تنعي لنفس القطاع، تمويل مؤسسات جديدة أو توسيع المؤسسة الموجودة، تحت إشراف ورقابة المستثمر الأجنبي، التمويلات الممنوحة لغرض شراء كلي أو جزئي لمؤسسة موجودة، أو عن طريق شراء أسهمهما تحت إشراف ورقابة المستثمر الأجنبي.

1- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر: تعتبر محددات الاستثمار الأجنبي عناصر متداخلة ومعظمها متغيرة يخلق تفاعلها أوضاعاً جديدة تستطيع أن نترجم آثارها كعناصر جاذبة أو طاردة للاستثمار. يمكن تقسيم العوامل إلى محددات إدارية ومالية وقانونية. وتشمل العديد من الظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية والمؤسسية التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري أو القرار التي تأخذها شركة أو شخص ما بالاستثمار، وعلى العموم فإن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر تختلف من دولة لأخرى وفقاً لرغبة الدولة في فتح أسواقها أمام الاستثمار الأجنبي ودرجة المخاطرة والاستقرار الاقتصادي والسياسي والبنية التحتية وغيرها ⁽⁵⁾.

ثانياً- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

1- الاستثمار المشترك: وتعتبر هذه المشروعات مشتركة بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي، وبنسب متفاوتة، تتحدد وفقاً لاتفاق الشركاء ويعرف الاستثمار المشترك على أنه ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دول أجنبية أو يكون أحد الأطراف فيها شركة دولية تمارس

حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية دون السيطرة الكاملة عليه." على هذا الأساس يمكننا القول أن للشراكة تتمثل في نشاط اقتصادي ينشأ بفضل تعاون الأشخاص ذوي المصالح المشتركة لإنجاز مشروع معين، ويمكن أن تكون طبيعة التعاون: تجارية، مالية، تقنية، وتمنح المشروعات المشتركة للمستثمرين الخارجيين ميزة وجود أكبر في السوق المحلي، ولكن بمخاطر أقل مما ينتج عن الشراء غير المشروط القطعي لشركة محلية أو إنشاء شركة تابعة مملوكة بالكامل.

2- مشروعات تعود ملكيتها للشركات الأجنبية بالكامل في الاقتصاد المضيف: يمثل هذا الخيار مستوى أعلى من المخاطر ويشار إلى هذه الاستثمارات بأنها سلبية أو استثمارات المحفظة لأن المستثمرين لا يتولون السيطرة على عمليات الشركة وربما لا يكون لهم مساهمة كبيرة في إدارة الشركة وفقا لهذا الشكل يتيح للعنصر الأجنبي السيطرة الكاملة في اتخاذ القرار، ولهذا لا تحبذه الكثير من الدول خشية أن يؤدي إلى التبعية والهيمنة الاقتصادية من قبل المستثمر الأجنبي وتمثل هذه العمليات مكونات حيوية في استراتيجيات الإنتاج العالمي لهذه الشركات.⁽⁶⁾

3- الشركات متعددة الجنسيات: تسعى الشركات متعددة الجنسيات دائما إلى إيجاد أسواق جديدة من أجل منتجاتها وخدماتها. وكثيرا ما تندمج مع شركات من دول أخرى، وتلعب دورا في التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر في مجموعة كبيرة من البلدان تتوزع في أرجاء العالم، مما جعلها تسيطر حالياً على حوالي ثلثي التجارة العالمية ويلاحظ في هذا المجال أن الخريطة الاستثمارية للاستثمار الدولي تتأثر بتوجهات النشاط الاستثماري للشركات المتعددة الجنسيات حيث لوحظ أن من أهم سمات أو خصائص تلك الشركات هي تلك الخاصية المتعلقة بالتركز الاستثماري، فقد لاحظنا أن هذه الشركات تتركز استثماراتها في الدول المتقدمة بل وفي عدد محدود من الدول المتقدمة، حيث تستحوذ هذه الدول على 85% من النشاط الاستثماري.⁽⁷⁾

ثالثا - مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر: تعرف مؤسسة الاستثمار المباشر بأنها مؤسسة مساهمة أو غير مساهمة يملك فيها المستثمر المباشر المقيم في اقتصاد آخر بنسبة 10 % أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية (في حالة المؤسسة المساهمة) أو ما يعادل ذلك في حالة المؤسسة غير المساهمة. وتشمل مؤسسات الاستثمار المباشر ثلاثة أنواع هي:⁽⁸⁾

- 1- المؤسسات التابعة أو المنتسبة: حيث يمتلك المستثمر غير المقيم أكثر من 50% من الأسهم العادية، ويحتفظ بحق تشكيل أو تغيير أعضاء مجلس إدارة مؤسسة الاستثمار المباشر.
- 2- المؤسسات الزميلة، حيث يمتلك المستثمر غير المقيم من 10 % - 50 % من الأسهم العادية.

3- الفروع وهي مؤسسات غير مساهمة مملوكة بالكامل أو بالشراكة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر مع طرف ثالث غير مقيم. وتأخذ الفروع أحد الأشكال التالية: فرع دائم أو مكتب تمثيل للمستثمر الأجنبي.. شركة غير مساهمة مملوكة بالمشاركة بين عدد من المستثمرين الأجانب.

رابعاً- العوامل المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

1- التحرير التجاري: في ضوء الاتجاه نحو العولمة وما يصاحبها من مظاهر تتمثل في تحرير التجارة والخدمات المالية وحرية انتقال رؤوس الأموال مع سعي الدول لتوفير مناخ مناسب للاستثمار الأجنبي، وضمان حرية التجارة الدولية التي نتجت عن توقيع اتفاقية الجات، بدأ المناخ الاستثماري يتغير عالمياً حيث عمدت كثير من الدول لتحرير أسواقها المالية ووضع السياسات التي من شأنها تشجيع الاستثمار الأجنبي، بهدف توسيع القاعدة الاستثمارية والحصول على التقنية المتطورة التي تحتاج إليها والاستفادة من الخبرات التسويقية والإدارية التي تمتلكها الشركات الدولية

2- تحقيق الاستقرار الاقتصادي: ويتجلى في توفير الحماية المناسبة لمنتجات المشاريع الاستثمارية في الدول المضيفة، وخاصة خلال السنوات الأولى من تنفيذ المشروع. منح الجهاز المشرف على الاستثمار صلاحيات وسلطات كافية لتكون فاعليته ذات ووزن أكبر. بالإضافة لتأكيد مسؤولية المستثمر لهيئة الظروف الاقتصادية لنجاح استثماراته من خلال حسن اختياره للفرصة الاستثمارية من خلال دراسة الأوضاع المحلية لوضع دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية، والتأكد من حسن اختيار الشركاء والحرص على توازن الهيكل التمويلي للمشروع، وتوفير الإدارة المؤهلة.

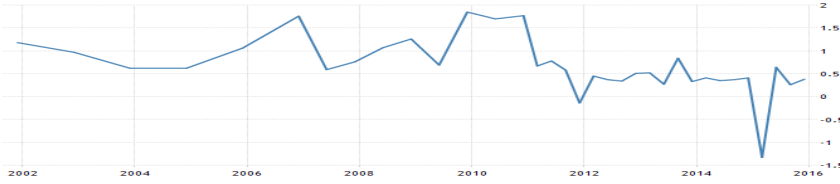
3- تطوير وترقية القطاع الخاص: إن تشجيع الاستثمار الأجنبي لا يتحقق إلا بتطوير القطاع الخاص، وما يصاحب ذلك من سياسات اقتصادية ثابتة وتشريعات قانونية توفر الأجواء المناسبة لاستثمارات القطاع الخاص حيث يجب أن تكون القوانين واضحة وصريحة وان تحافظ الدولة على مصداقية العقود التجارية، من هنا نرى إن الجهة التنفيذية والمتمثلة في الحكومة لا بد أن تمشي في طريق منسجم مع ما جاء في الوصايا الدستورية التي ترمي إلى تشجيع القطاع الخاص⁽⁹⁾

المحور الثاني: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

أولاً- التحليل الزمني لحركية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: تملك الجزائر المؤهلات العناصر التنافسية لجذب الاستثمارات الأجنبية، خاصة الإطار التشريعي، والتنظيمي والإداري، وكذا قانون الاستثمار. ومن خلال الجدول التالي سيتم عرض تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المعبرة عن رأس المال الأجنبي الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2002-2016.

شكل (1): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال الفترة (2002-2016)

الوحدة : (مليار دولار)

Source : <http://ar.tradingeconomics.com/algeria/foreign-direct-investment>

يبين الشكل رقم (1) والذي يوضح لنا حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة للجزائر خلال الفترة (2002-2016)، أن الجزائر قد حققت مستويات عالية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما قامت بوضع قانون جديد للاستثمار سنة 1993 بغية تحفيز الاستثمار الأجنبي، حيث قدمت لأجل ذلك عدة مزايا مالية وجبائية للمستثمرين دون تمييز بين المقيمين وغير المقيمين، كما تم تعديل هذا القانون سنة 2001 ليفسح مجالاً واسعاً للاستثمار الخاص الوطني والأجنبي.

قد تميزت هذه الفترة بارتفاع ملحوظ في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قدر حجم الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر بـ 1196 مليون دولار سنة 2002 وهي السنة التي توافقت إصدار الأمر رقم 03/01 وما ينطوي عليه من حوافز ضريبية، وكذلك التدفق المحقق في سنة 2003 والمقدر بـ 1065 مليون دولار الذي تحقق بفضل بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوارسكوم المصرية، وبالإضافة إلى خصخصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة اسبات الهندية، وهكذا فإن هذا الارتفاع ليس نابع من تحسين مناخ الاستثمار الذي تعتبر الحوافز الضريبية جزءاً منه والدليل على ذلك انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2004 إلى مستوى 633.7 مليون دولار، ثم ارتفع إلى مستوى 881.9 مليون دولار سنة 2004 بفضل بيع الرخصة الثالثة للشركة الوطنية للاتصالات الكويتية وهكذا فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2002 2003 2004 جاءت معظمها من قطاع المحروقات.

شهدت سنة 2006 ارتفاعاً ملحوظاً مقارنة بعام 2005 بتغير قيمته 715 مليون دولار أمريكي، وسجلت الجزائر سنة 2008 مبلغاً معتبراً ومرتبغاً مقارنة بسنة 2007 حيث بلغ ارتفاعاً بنسبة 56.07%، في وقت عرفت فيه وتيرة الاستثمارات العالمية تراجعاً بفعل الأزمة المالية العالمية، ثم ارتفعت وتيرة الاستثمارات سنة 2009 ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 6.43% أما في سنة 2010، فقد سجلت فيه كل التدفقات الواردة تراجعاً محسوماً على المستوى العالمي، بنسبة 18% وهو ما يدل على التأثير المتأخر لتدفقات الاستثمار الدولية المتجهة للجزائر الأمر الذي يمكن تفسيره بالأولوية القصوى لهذه الاستثمارات لكونها تتمتع بربحية عالمية (استثمارات في قطاع المحروقات)،

في حين عاد ارتفاع تدفق الاستثمار الأجنبي سنة 2011 إلى 2720,5 دولار نظرا للأوضاع الأمنية للدول العربية خاصة المضطربة ضمن ما يسمى بالربيع العربي وهو ما دفع بالمستثمرين الأجانب إلى التوجه إلى الاقتصاد الجزائري لما يتوفر عليه من مناخ استثماري خصب وتوفر الاستقرار.⁽¹⁰⁾

ثانيا- التحليل الاقتصادي لحركية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

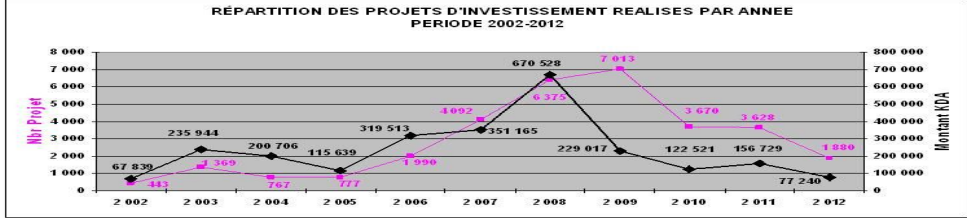
1- آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري: تحتاج الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى معدات وتجهيزات صناعية عادة ما تستورد من الدول المتقدمة نظرا لعدم توفرها في السوق المحلي، مما يعني أن الواردات (التي من شأنها تخفيض فائض الميزان التجاري) مضخمة بمستوردات هذه الاستثمارات. ورغم عدم تمكننا من الحصول على الإحصائيات المعنية بهذا الشأن إلا أن متطلبات إقامة المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة تجعلنا نستنتج أن هذه الأخيرة خفضت من فائض الميزان التجاري بدلا من المساهمة في تكوين هذا الفائض خلال مرحلة إنجاز المشاريع. وبهذا نصل إلى النتيجة التالية: إن مصدر فائض الميزان التجاري الجزائري هو الارتفاع الكبير في أسعار صادرات المحروقات بالدرجة الأولى ثم زياد الكمية المصدرة منها بالدرجة الثانية. وهنا نتساءل عن دور الاستثمارات الأجنبية في تطوير حجم صادرات المحروقات؟

إن الإجابة عن هذا السؤال تتطلب إحصائيات دقيقة عن القدرات الإنتاجية الجزائرية في هذا القطاع ومدى تأثيرها بوجود أو عدم وجود الاستثمارات الأجنبية في الأمدن القصير والمتوسط والبعيد وهو الشيء الغير المتاح و يحتاج إلى دراسات أخرى مستقلة.⁽¹¹⁾

2- آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر: سجلت الجزائر معدلات نمو ايجابية خلال سنوات 2002-2005، والتي يمكن إرجاعها بشكل أساسي إلى الطفرة المسجلة في أسعار النفط في الأسواق الدولية الذي انعكس إيجابا على أداء الاقتصاد الجزائري بالإضافة إلى تحسن مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي الناتجة عن تطبيق إصلاحات واسعة النطاق في إطار برنامج التعديل الهيكلي، وكذا تحسن مؤشرات القطاع الزراعي الذي سجل معدلات نمو ايجابية بلغت 19.5% عام 2003، وذلك راجع لعدة عوامل من بينها نذكر مثلا غزارة الأمطار الاستثنائية التي عرفتها الجزائر في تلك السنة والتي كان لها آثار إيجابية على الزراعة وقطاع الأغذية الفلاحية، ووضع الاقتصاد العالمي الذي كان جد إيجابي للجزائر من خلال أسعار البترول المرتفعة حيث بلغ 28.89 دولار للبرميل سنة 2003، و38.63 دولار للبرميل سنة 2004، و54.54 دولار للبرميل سنة 2005، وقد عرفت الجزائر فائضا ماليا لا سابق له في هذه السنوات، وهذا ما سمح ببعث مخططين للإنعاش الاقتصادي الأول عام 2001 بمبلغ 7 مليار دولار، والثاني عام 2005 بمبلغ 55 مليار دولار، لذا فإن تسريع النمو الاقتصادي الذي تعرفه الجزائر حاليا لا يستطيع أن يكون نمو

دائم لأنه لا يركز على الشركات الوطنية على ولإنجاح الحصول على نمو اقتصادي مرضي ودائم لابد من التأثير على الطلب وعلى شكل عرض الاقتصاد الوطني خاصة بتشجيع الإنتاج الوطني .⁽¹²⁾

شكل (2): توزيع المشاريع الاستثمارية المنجزة حسب نوع القطاعات للفترة (2012-2002)



Source : <http://www.andi.dz/index.php/ar/bilan-des-investissements>

وتعكس لنا المنحنيات السابقة مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق عملية النمو من خلال المؤشرات التالية:⁽¹³⁾

- الناتج الداخلي الخام : حيث بلغ سنة 2014، من 17,731 مليار دينار جزائري أي (221 مليار دولار أمريكي) مقابل 16.570 مليار دينار جزائري أي (196 مليار دولار أمريكي) عام 2013.

- الناتج الداخلي الخام: بلغ 5.460,1 مليار دولار عام 2014 مقابل 5.474,9 دولار عام 2013 .

- معدل النمو: بلغ 4% في عام 2014 مقابل 2,8% في عام 2013.

- معدل النمو خارج مجال المحروقات: قدر بـ5,5% عام 2014 مقابل 7,1% عام 2013.

- الديون الخارجية: بلغ 666.3 مليار دولار أمريكي عام 2014 مقابل 30 مليار دولار عام 2001.

- احتياطي الصرف: بلغ 185,273 مليار دولار عام 2014 مقابل 194 مليار دولار عام 2013.

وتبرز الآثار المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في البلد المضيف له في التغيرات (نحو الارتفاع أو الانخفاض) التي تحدث في معدل نمو الاستثمارات المحلية، بينما الآثار غير المباشرة فتبرز في جوانب متعددة من الاقتصاد المضيف منها: المهارات الإدارية والتسييرية والمنافسة الممارسات التسويقية و التقدم التكنولوجي والقدرة على خلق وتطوير السلع المنتجات والخدمات... الخ. غير أن هذه الأخير (الآثار غير المباشرة) يصعب تكميمها، ولا تبرز إلا في الأمد المتوسط والطويل، لذلك سنقتصر في هذه الدراسة على الآثار المباشرة فقط.⁽¹⁴⁾

3- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر: لقد قدرت نسبة التطور السنوي للاستثمارات المنجزة حسب عدد المشاريع بـ1% سنة 2002، ثم واصل هذا التطور في منحنى تصاعدي حتى بلغ ذروة 22% سنة 2009 مع الحفاظ على الحد الأقصى بنسبة 11% في السنتين المتتاليتين 2010 و 2011 و انتهى إلى نسبة 6% سنة 2012. نلاحظ أن حجم التمويل ومناصب الشغل المستحدثة في نفس الاتجاهات التطورية وفقا للسنوات.

جدول (1): حصيلة المشاريع الاستثمارية المصرحة بها 2017

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	4 941	97,7%	1 633 545	85,7%	153 093	91,3%
الاستثمار الأجنبي	116	2,3%	271 663	14,3%	14 525	8,7%
المجموع	5 057	100%	1 905 207	100%	167 618	100%



Source :<http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-annee-2015>

من خلال تحليل معطيات الجدول (1)، يمكن التوصل إلى ثمرة البرامج التي أطلقتها الجزائر خصوصا على الصعيد التشغيلي، حيث خلق التنوع في فحوى المشاريع المبرمجة، والتي استهدفت بالدرجة الأولى العمالة الريفية، حيث حظيت تنوعا في فرص العمل على غرار القروض الممنوحة إلى الفلاحين، السكنات الريفية، الدعم الفلاحي، التسهيلات الإدارية والإعفاء من الديون المتركمة، مما نجم عنه خلق محفزات على الاستقرار في ممارسة الأنشطة الفلاحية وقد ساهمت مشاريع البنية التحتية التي أنجزتها الجزائر في هذه الفترة، في تحسن وضعية سوق الشغل من خلال خلق مئات الآلاف من فرص العمل في قطاعات البناء، الأشغال العمومية، التجارة والخدمات مما تمخض عنه، امتصاص جزء كبير من العمالة المتاحة، للإشارة فإن مساهمة القطاع الخاص في التشغيل بلغت 69% سنة 2006 كما ارتفعت نسبة النشاط من 27.6% سنة 1998 إلى 39.8% سنة 2003 ثم إلى 42.5% سنة 2006، وانعكست هذه النتائج على معدلات البطالة التي انتقلت من 29.3% سنة 1999 إلى 17.7% سنة 2004 ثم إلى 11.3% سنة 2008 والشكل الموالي يبين تطور معدل البطالة خلال الفترة الممتدة بين 2000 و عام 2008⁽¹⁵⁾

ثالثا- معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: رغم سعي الجزائر إلى تحسين مناخ الاستثمار فيها من خلال تقديم العدد من الحوافز والضمانات للمستثمرين الأجانب، إلا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها ما زالت تعاني من العديد من المعوقات القانونية والتشريعية والإدارية. رغم ما قامت به من سياسات إصلاحية إلا أن كل المؤشرات تؤكد على حقيقة أن الاستثمار لم يتقدم إلا بخطوات متواضعة، وهذا راجع إلى العديد من العوامل التي تقف أمام تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر من بينها:

1- وضعية سوق الأوراق المالية البورصة: أصبح الركود الذي تواجهه البورصة مقلق للشركاء ويعود هذا لقلّة الشركات العمومية، إضافة إلى عدم تجاوب القطاع الخاص ومرد ذلك أن غالبية الشركات العمومية تعاني من عجز في الخزينة والموازنة بل أن ديونها قدرت بأكثر من 500 مليار

دينار بعد تطهير أصولها فضلا عن الاختلالات المسجلة في الأصول ورقم الأعمال. أما المؤسسات الخاصة فهي عبارة عن مؤسسات فردية، ومع المقاييس الدقيقة التي تتطلبها البورصة في سجل المحاسبة التحليلية والتسيير تطالب كل شركة بأقصى شفافية ممكنة مع تقديم حصيلة سنوية للنشاط الاقتصادي ومؤشرات دقيقة لرأس المال ورقم الأعمال وشبكة الرواتب والأصول، وهو ما تحاول معظم المؤسسات أن تتحاشاه فالتنازلات والامتيازات التي قدمتها البورصة لتشجيع المؤسسات على الدخول في البورصة وصلت إلى حد التنديدات، حيث تؤكد أن مؤسسة مالية تسيير بثلاث مؤسسات (صيدال، رياض سطيف، الأوراسي) لا مستقبل لها، كما أن بقاء سوق الأوراق المالية على هذه الحالة لن يساعد على إنعاش الادخار المحلي ذلك أن الهدف من إنشاء البورصة هو تشجيع المدخرين الخواص على توفير أموالهم مما يمكن الحصول على الأموال اللازمة لتمويل المؤسسات العمومية بعد انسحاب الدولة من تسيير الاقتصاد. كما أن عملية الخصخصة عن طريق البورصة لم يحصل بشأنها أي تقدم، بالإضافة إلى رفض المؤسسات الخاصة الانضمام للبورصة لعدم وجود الشفافية التامة، فإن سيادة الذهنية "الريعية" وسيادة ظاهرة الاكتناز بقيا سائدين لليوم وساهما إلى حد ما في تخوف الشركاء الأجانب من السوق المالية الجزائري.⁽¹⁶⁾

2- معدل التضخم: يؤثر هذا المعدل تأثيرا عكسيا على القيمة الحقيقية للنقود (القدرة الشرائية) ، فكلما كان مرتفع انخفضت القيمة الحقيقية للنقود ومعها القيمة الحقيقية للمداخيل أيضا . مما ينعكس سلبا على المداخيل الصافية الحقيقية للأفراد و المؤسسات، إن معدل التضخم في الجزائر كان جد مرتفعا قارب 40% في النصف الأول من تسعينيات القرن الماضي ثم بدأ في التراجع التدريجي و انخفض إلى 30% سنة 1995 ثم أقل من 20% بحلول سنة 1996 ثم أقل من 6% بعدها و صار أقل من خمس درجات مئوية ابتداء من سنة 1999 ، إذ تراوح بين 0.3% و 4.2% خلال 8 سنوات أي من عام 1999 إلى غاية عام 2005 و هذا يعني أن معدل التضخم بعدما كان منفردا قبل 1997 صار متحكما فيه، وفي مستوى مقبول بعد سنة 1998.⁽¹⁷⁾

3- الناتج المحلي الإجمالي: يتوافق الاستثمار الأجنبي المباشر مع تراجع معدل النمو عام 2000 بنسبة 2.2% معدل نمو سلبي لتدقق الأجنبي المباشر إلى الجزائر (-2.34%) وتراجع نسبته إلى حوالي 0.7% كما يلاحظ أن حجم الاستثمار كتراكم خام من الناتج المحلي الإجمالي قد تراجع إلى ادني مستوياته في حدود 20.7%. وقد عرفت السنوات 2001-2005 طفرة في معدلات النمو المحققة حيث بلغت أعلى مستوياتها عام 2003 بمعدل نمو بلغ 6.9%، كما عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر طفرة خلال هذه الفترة مقارنة بالفترة السابقة وان كانت معدلات النمو قد عرفت تدبدا كان أهم تطور مسجل فيما يخص هذه التدفقات سجل عام 2001 الذي يظل أفضل سنة من حيث استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة للجزائر، تليها سنة

2002 وإن كانت سجلت معدل نمو سلبي لكن ظل حجم التدفقات المستقطبة مهما بلغ 84.85 مليار دولار إن هذه التطورات جاءت معاكسة لتلك المسجلة فيما يخص معدلات النمو المحققة، إذ في سنة 2001 سجل معدل نمو خلال هذه الفترة 2.7% إلا أن نسبة FDI بالنسبة لـ GDP كانت هي الأعلى بمعدل بلغ 2.16% وفي سنة 2003 أين سجل معدل النمو أعلى مستوى له، كما تدهور تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أدنى المستويات مسجلا معدل سلبي -42.18%⁽¹⁸⁾

المحور الثالث: التحليل القياسي لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:
أولا- عرض وتحليل النموذج:

من خلال دراستنا هذه سنقوم ببناء نموذج اقتصادي قياسي يربط العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر بالعديد من المتغيرات وهي الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، سعر صرف الدينار مقابل الدولار، والنمو الاقتصادي خلال الفترة (1975-2017). والمعطيات المستعملة مأخوذة من بيانات البنك الدولي، حيث تم الاعتماد على معطيات سنوية تخص المتغيرات السابقة، وبالتالي فإن المعادلة التي تربط الاستثمار الأجنبي المباشر باعتبارها دالة في المتغيرات الأساسية السابقة يمكن التعبير عنها باستخدام الصيغة التالية:

$$INDV_D = f(CCPIB, Inf, T.c, C.E)$$

$INDV_D$: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر

$CCPIB$: الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

Inf : معدل التضخم.

$T.c$: سعر صرف الدينار مقابل الدولار

$C.E$: النمو الاقتصادي.

1- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية المستخدمة في النموذج: للتأكد من استقرارية المتغيرات، سنعتمد على اختبار ديكي فولر المطور (ADF) ويوضح الجدول رقم (2) نتائج اختبار ديكي فولر الموسع ADF، وذلك باستخدام برنامج Eviews 9

جدول (2): نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ADF

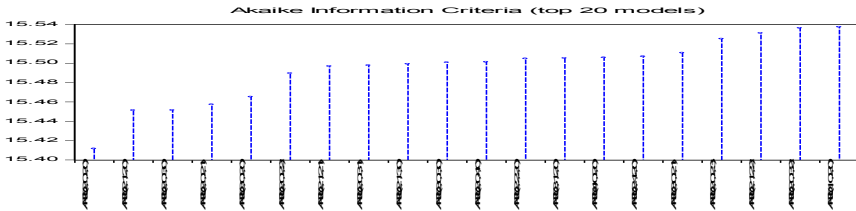
CE	TC	INF	CCPIB	INDV	VARIABLES
-4.048463	-4.737972	-1.364142	-6.010369	-4.035455	ADF (قيمة محسوب)
-2.936942	-3.544284	-1.949097	-1.949319	-3.548490	VALEUR DE LA TABLE
0.0031	0.0029	0.1575	0.0000	0.0168	PROBABILITE
$I(0)$	$I(0)$	$I(1)$	$I(0)$	$I(0)$	CONCLUSION

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews 9).

من خلال قراءة الجدول (2)، نجد أن كلا من الاستثمار الأجنبي المباشر و الحساب الجاري وسعر صرف و النمو الاقتصادي عند إجراء اختبار ADF أنها مستقرة (في المستوى) ، حيث كانت قيم t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية عند معنوية 5% بينما معدل التضخم غير مستقرة عند مستوياتها ؛ حيث كانت قيم t المحسوبة اقل من قيم t الجدولية عند معنوية 5% حيث نقبل الفرضية الصفرية العدمية القاضية بوجود جذر وحدة مما يعني أن حسب نتائج اختبارات (ADF) ، أن هذه المتغيرات مستقرة في الفرق الأول عند مستوى معنوية (5%) .

2- تحديد عدد الفجوات للنموذج: لتحديد عدد فترات الإبطاء المثلى قمنا بحساب معيار Akaike لعدة تباطؤات زمنية و هي موضحة في الشكل الموالي:

شكل (3) : عدد الفجوات



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews 9).

من الشكل السابق نلاحظ أن فترة الإبطاء المثلى هي 2 تأخرات بالنسبة لمؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر و سعر الصرف و 0 تأخر بالنسبة لمؤشر النمو الاقتصادي ومعدل التضخم

جدول (3) : تقدير النموذج وفقا لمنهج ARDL

Selected Model: ARDL(2, 0, 2, 0)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
INVD(-1)	0.078296	0.138971	0.563400	0.5771
INVD(-2)	0.363091	0.134052	2.708583	0.0108
INF	26.39896	13.92243	1.896147	0.0670
TC	-30.54494	17.67649	-1.727998	0.0936
TC(-1)	-48.17378	29.63252	-1.625706	0.1138
TC(-2)	91.37670	23.39946	3.905077	0.0005
CE	-20.18768	30.75142	-0.656480	0.5162
C	-129.2429	269.5429	-0.479489	0.6349
R-squared	0.701498	Mean dependent var		563.5612
Adjusted R-squared	0.636201	S.D. dependent var		791.8314
S.E. of regression	477.5990	Akaike info criterion		15.35228
Sum squared resid	7299225.	Schwarz criterion		15.69005
Log likelihood	-299.0455	Hannan-Quinn criter.		15.47441
F-statistic	10.74316	Durbin-Watson stat		1.863355
Prob(F-statistic)	0.000001			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews 9).

3- اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود للفجوات الزمنية الموزعة ARDL: بعد التأكد من استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة نما يعني إمكانية تطبيق منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج ARDL، حيث يتيح لنا نموذج ARDL تحديد العلاقة التوازنية بين المتغير التابع والمتغير المستقل في الأجل الطويلة.

وبما أن النموذج المقدر يحقق شروط الاستقرار إذ أن جميع المعاملات أصغر من الواحد، وجميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة، مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين. يمكننا كذلك تطبيق منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج ARDL، ويمكن استخلاص استنتاجات التقديرات التي تستند على نموذج ARDL تعتمد على معاملات الأجل الطويل، وبالانتقال إلى نتائج اختبار هذا النموذج يوضح الجدول أن نتائج النموذج تدعم رفض فرضية عدم عند مستويات معنوية 1% و 2.5% و 5% و 10% تؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل الاستثمار الأجنبي المباشر وباقي المؤشرات الاقتصادية الكلية للدراسة في الجزائر

جدول (4): اختبار منهج نموذج الفجوات الزمنية الموزعة (التكامل المشترك)

Test Statistic	Value	k
F-statistic	4.078617	3
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.37	3.2
5%	2.79	3.67
2.5%	3.15	4.08
1%	3.65	4.66

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews9).

يبين الجدول (4) لنتائج التكامل المشترك وفقا لمنهج ARDL يتضح أن قيمة F المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 10% ومن تم يتم رفض الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات ووجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات

4- نتائج اختبار وجود العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الزمنية الموزعة للتكامل المشترك: تتضمن هذه المرحلة الحصول على مقدرات المعلمات في الأجل الطويل، حيث قمنا بتقدير العلاقة طويلة الأمد، وكما هو موضح في نتائج الجدول، إذ ظهرت بعض المعلمات المقدرة وفق الإشارة المتوقعة في حين البعض الآخر جاء

العكس مما يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين الاستثمار الأجنبي وسعر الصرف ومعجل التضخم فقط

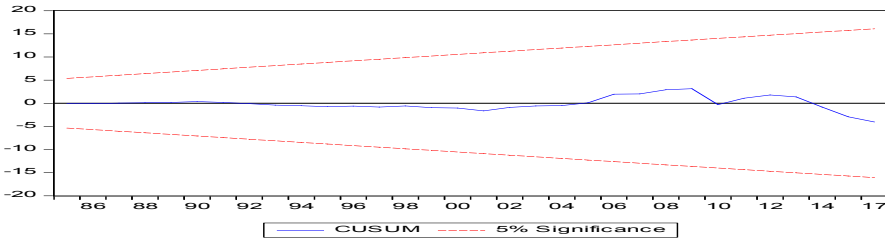
جدول (5): تقدير العلاقة طويلة المدى

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INVD(-1))	-0.322275	0.120439	-2.675835	0.0117
D(INF)	18.487396	15.902023	1.162581	0.2536
D(TC)	-33.982847	16.473188	-2.062919	0.0473
D(TC(-1))	-96.018987	22.895066	-4.193872	0.0002
D(CE)	-10.178784	25.000024	-0.407151	0.6866
CointEq(-1)	-0.634070	0.132691	-4.778535	0.0000
Cointeq = INVD - (47.2581*INF + 22.6597*TC -36.1390*CE -231.3643)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF	47.258097	27.399577	1.724775	0.0942
TC	22.659689	5.977760	3.790666	0.0006
CE	-36.138984	54.487753	-0.663250	0.5119
C	-231.364255	490.477275	-0.471712	0.6403

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews 9).

5- اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج: يتضح من الشكل أن المعاملات المقدرَة (CUSUM) للمعادلة الانحدار مستقرة هيكلياً في فترة الدراسة ، حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبار بداخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية

شكل (4): اختبار استقرارية النموذج



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews 9).

و بعد التأكد من سلامة النموذج من مشاكل هيكلية خاصة بالارتباط التسلسلي و الاستقرار وبعد القيام بإجراء علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج نلاحظ . من خلال الشكل السابق أن النموذج مستقر حيث أن المنحنى يقع داخل حدود 5% خلال فترة الدراسة

ثانيا- التحليل الاقتصادي للنموذج: بالاعتماد على تحليل الدراسة لمحددات جاذبية الاقتصاد الجزائري للاستثمار الأجنبي المباشر في- الجزائر

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر القناة الرئيسية لتأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي في المدى الطويل

- تنافسية الاقتصاد الجزائري تشهد تراجعا في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، وهو ما يعكس لنا انخفاض قدرة الجزائر على استقطاب هذا النوع من الاستثمارات

- يعتبر سعر صرف يعتبر احد الوجيهات الرئيسية لتلك الاستثمارات

- يمكن تفسير تلك العلاقة بين معدل التضخم وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي نلاحظ أن ارتفاع التضخم من ستة لأخرى في الجزائر قد انعكس علي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، أي أن هنالك علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي والتضخم بمعنى أن زيادة معدلات التضخم تؤدي إلي زيادة مستلزمات الإنتاج ومن ثم تزداد تكاليف الإنتاج وبالتالي تقل أرباح المشروعات الأمر الذي يحد من تدفق استثمارات جديدة، كما يؤدي التضخم إلي خفض سعر الصرف العملة مما يؤدي إلي فقدان جزء من الحصة في السوق العالمية يقلل الحافز علي الاستثمار

الخاتمة:

نتيجة للانخفاض لمفاجئ للإيرادات البترولية عام 2015 فقد بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية تدهور المؤسسات العمومية الاقتصادية وركود الاقتصاد الوطني ولم تجد الدولة حلا إلا اللجوء إلى مؤسسات دولية من أجل الاقتراض مما يكلفها تكاليف مستقبلية باهضة لهذا استوجب عليها إدخال إصلاحات عميقة في بنيتها الاقتصادية تتمثل في خصخصة المؤسسات وتحرير الأسعار والتجارة الخارجية ولعل فسخ الطريق أمام تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر الحل الجوهرى في تحسن الأداء الاقتصادي من خلال سد العجز في ميزان المدفوعات، وخلق فرص عمل إضافية، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي ونقل للتكنولوجيا الحديثة لها في شكل تنويعات جديدة من مدخلات رأس المال الدول المستثمر بها، فضلا عن تحفيزها للمنافسة في السوق المحلي ومساهمتها في تنمية رأس المال البشري ، لقد هدفت هذه الدراسة لتناول واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومعرفة الجهود المبذولة من طرف الدولة لاستقطابه والرفع

من حجم تدفقاته اللازمة لتنمية اقتصادها بعيدا عن الاعتماد عن المداخل المتأتية عن طريق الربوع البترولية خصوصا في ظل انخفاض أسعار النفط إلى مستويات دنيا.

1- اختبار فرضيات الدراسة:

- الفرضية الأولى: لقد صاحب التغير في بعض مؤشرات مناخ الاستثمار في الجزائر، و يعزى ذلك إلى الارتفاع الكبير و المفاجئ في أسعار المحروقات (في السنوات الماضية) التي تمثل المصدر الوحيدة للاقتصاد الجزائري، الذي أنتج مداخل كبيرة من العملة الصعبة، و أحدث فوائض مالية متتالية و معتبرة في الميزان التجاري، الأمر الذي جعل الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر ينظر إليه كأحد مصادر جلب العملة الصعبة، وهذا ما يثبت صحة هذه الفرضية الأولى.

- الفرضية الثانية: من خلال الدراسة القياسية نلاحظ أن لرصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة أثرا قويا على الناتج المحلي الإجمالي، إذ إن كل زيادة في هذا الرصيد يقابله زيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ليصاحبه زيادة في معدل النمو الاقتصادي، مما يثبت صحة الفرضية الثانية.

- الفرضية الثالثة: من خلال دراستنا السابقة إن معدل التضخم المقبول يعد من السمات الهامة لأساسيات الاقتصاد الجيد للدولة كما يعتبر معدل التضخم عاملاً حاسماً في التأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. فالسنوات التي عرفت معدلات المرتفعة للتضخم مرتفعة تعني ضمناً عدم استقرار اقتصاد الدولة أي كان لها أثر سلبي على تدفقات الاستثمار أي كانت العلاقة بينها عكسية، من خلال دراستنا النظرية وبالمقارنة مع الدراسات السابقة التي تم الانطلاق منها فإن درجة المخاطر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر المترتبة على تغيرات سعر الصرف تنتج من خلال أن التغيرات الكبيرة والمفاجئة في سعر الصرف سوف تجعل المبالغ التي تم استثمارها في البلد وبعد تحويلها إلى عملة بلد المستثمر اقل ومن ثم اقل وهكذا ويعد هذا خطر كبير يمكن أن يواجهه المستثمر الأجنبي مما يدفع إلى تخفيض الاستثمارات الأجنبية المباشرة مستقبلاً في هذه الدولة. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة

2-نتائج الدراسة:

-يرتبط مدى تحقق الآثار الايجابية المتأتية من الاستثمار الأجنبي المباشر بالإطار التشريعي المنظم لعملية التوجيه والتنظيم

- يساهم الإنفاق الحكومي في البنية التحتية في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويل
-تتوقف النتائج الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على مدى توفر بيئة ملائمة للاقتصاد الوطني ومحفزات مستقطبة له، كما أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر دون قيود

وشروط ضامنة لمصالح الدولة المضيفة ، له آثار خطيرة على الاقتصاد الوطني بخاصة في مسألة تحديد حجم هذا الاستثمار ونوعه وتحديد فروع الاقتصاد التي يعمل فيها.

- إن الاستثمار المحلي يحفز ويستنهض طالما يوجد استثمار أجنبي في البلد فالأخير يمثل إضافات مباشرة إلى التراكم الرأسمالي داخل البلد المضيف من خلال زيادة عدد وقيمة وحجم المشاريع الإنتاجية والتجهيزات الرأسمالية

- ضعف إشراك مؤسسات القطاع الخاص الجزائري مع الشركات الأجنبية من خلال عقد الاستثمار المشترك وعدم بلوغ القطاع الخاص المستوى الذي يمكنه من إيجاد شركاء أجنب.

3- توصيات الدراسة:

- خلق منظومة حوافز ضريبية تضمن التسهيلات والإعفاءات الجمركية بما يكفل خلق مناخ استثماري ملائم .، وإتباع أسلوب برامج الخصخصة الجذابة والتي تشترك في ثلاث خصائص هامة هي: الالتزام السياسي، التوجه التجاري، والشفافية. ويمكن أن يسفر إتباع هذه المبادئ عن تحقيق الحد الأقصى الممكن من المشاركة من جانب المستثمرين الأجانب في عمليات بيع المؤسسات التي تمتلكها الدول بيعاً مباشراً وبالتالي تحفز المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشر

- وضع آلية مناسبة لاستقرار سعر الصرف من خلال تبني سياسات التدخل المشروط والحفاظ على استقراره من خلال توفير بيئة ملائمة يشوبها التأكد حول هذه الأسعار، مما يساعد على زيادة منافسة السلع الأجنبية في الأسواق العالمية

- التوجيه نحو كافة أجهزة الإحصاء الوطنية وضرورة تحسين قواعد بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بحيث تتماشى والمعايير الدولية، من خلال توحيد منهجية إعدادها وتطوير أساليب تجميعها حتى يمكن اعتمادها

- ضرورة القيام بدراسة ظروف البلد من حيث توافر القدرة المالية لتمويل التنمية، وتوافر الموارد الطبيعية، واليد العاملة المؤهلة، والسياسات الاقتصادية الكلية، وموقع البلد الإقليمي. وغير ذلك من المزايا والمعوقات.، كما يجب أن يتضمن الاستثمار الأجنبي التعريف العلمي وإدخال رؤوس الأموال النقدية والعينية من دولة المستثمر إلى البلد المضيف من أجل الحصول على الامتياز الممنوح له وبعبكسه لا يعتبر استثماراً أجنبياً.

الهوامش والمراجع :

- (1) -Bouklia, Rafik and zatla, Nagat, "The FDI Determinants and Its Effect on the Economic Growth in South and East Mediterranean, Marcella, France, Round Table Conference March 30th 2001. P 18
- (2) - طالب عوض، معوقات الاستثمار الأجنبي في الأردن، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الأردنية 2009، ص 6
- (3) - <http://e-thesis.mutah.edu.jo/index.php/faculty-of-business-administration/departement-of-economics-business-a-finance/819--1980-2008.html> vu le 21/04/2018 a 10.00
- (4) -Jean Claude Bolay et Magali Schmi, "Coopération et développement durable vers un partenariat scientifique nord-sud", Editions terri tonales, Paris, 2003. P 125
- (5) -Edmund M. A. Kwaw : Trade Related Investment Measures and the Developing Countries in the Uruguay Round : An appraisal of the 2002 , P 98
- (6) -Ibid , P 99
- (7) -. VDM Verlag. Müller, the FDI in the Arab countries, Publisher, Germany,2010 ,P 68
- (8) -مصطفى عبد الله الكفري، ندوة حول الاقتصاد السوري وأفاق المستقبل، كلية الاقتصاد جامعة دمشق 2010، ص 123
- (9) - Jean Claude Bolay et Magali Schmi, OPCIT .,P68
- (10) -بلال ملاحسو و أمال تخنوني، الضوابط والآليات القانونية لتشجيع الاستثمار الأجنبي، الملتقى الوطني حول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر تحت شعار "كيف يصبح الاستثمار الخاص الأجنبي في خدمة التنمية الوطنية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2015، ص 98.
- (11) -عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلّة التسيير، جامعة الجزائر 2008، ص 224.
- (12) -لوعيل بلال، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2007، مجلة أبحاث اقتصادية رادارية، العدد 04/2008، ص 142.
- (13) - موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: <http://www.andi.dz/index.php/ar/raisons-pour-investir> vu le 25/04/2018 a 21.30
- (14) – La Chambre Algérienne de Commerce et d'Industrie ; investissement et création d'entreprise : <http://invest.caci.dz/index.php?page=ministere-de-la-l-industrie-et-de-la-promotion-de-l-investissemment-mipi>, 2016. vu le 26/04/2018 a 08.30
- (15) - بيوض محمد العيد، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغربية دراسة مقارنة تونس، لجزائر، المغرب، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، ص 214
- (16) -زودة عماد، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشور، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2010، ص 246
- (17) -عبد الكريم بعداش، مرجع سابق، ص 179.
- (18) -لوعيل بلال، أثر مرجع سابق، ص 146

قائمة المراجع:**أولا- باللغة العربية:**

- 1- بلال ملاحسو و أمال تخونني، الضوابط و الآليات القانونية لتشجيع الاستثمار الأجنبي ، الملتقى الوطني حول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر تحت شعار "كيف يصبح الاستثمار الخاص الأجنبي في خدمة التنمية الوطنية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2015
- 3- بيوض محمد العيد، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغربية دراسة مقارنة تونس ، لجزائر ، المغرب، مذكرة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف
- 4- زودة عماد، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشور، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قسنطينة 2010
- 5- طالب عوض، معوقات الاستثمار الأجنبي في الأردن، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الأردنية 2009
- 6- عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعللة التسيير ، جامعة الجزائر 2008.
- 7- لوعيل بلال ، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2007، مجلة أبحاث اقتصادية رادارية، العدد 04/2008.
- 8- صطفى عبد الله الكفري ، ندوة علمية حول الاقتصاد السوري وأفاق المستقبل، كلية الاقتصاد جامعة دمشق 2010.

ثانيا- باللغة الأجنبية :

- 1 -Bouklia, Rafik and zatla, Nagat, "The FDI Determinants and Its Effect on the Economic Growth in South and East Mediterranean, Marcella, France, Round Table Conference March 30th 2001
- 2- Edmund M. A. Kwaw : Trade Related Investment Measures and the Developing Countries in the Uruguay Round : An appraisal of the 2002.
- 3- Jean Claude Bolay et Magali Schmi, "Coopération et développement durable vers un partenariat scientifique nord-sud", Editions terri tonales, Paris, 2003
- 4- VDM Verlag. Müller, the FDI in the Arab countries, Publisher, Germany, 2010

ثالثا- المواقع الالكترونية:

- 1-<http://e-thesis.mutah.edu.jo/index.php/faculty-of-business-administration/departement-of-economics-business-a-finance/819--1980-2008.html>
- 2- <http://www.andi.dz/index.php/ar/raisons-pour-investir>
- 3- <http://invest.caci.dz/index.php?page=ministere-de-la-l-industrie-et-de-la-promotion-de-l-investissement-mipi>, 2016.